دور قطاع الصناعة في الاقتصاد التركي
(2008 – 2016)

الباحث الأول:
سراب ابراهيم حسين

الباحث الثاني:
أ.م.د. حسن علي خضير

جامعة تكريت / كلية التربية للعلوم الإنسانية

الملخص:

يتناول هذا البحث دور قطاع الصناعة في الاقتصاد التركي خلال المدة 2008–2016، مع التركيز على إسهامه في تحقيق التنمية الاقتصادية وتعزيز الإنتاج وزيادة الصادرات. ويبرز البحث أهمية التصنيع بوصفه أحد المحركات الأساسية للنمو الاقتصادي في الدول النامية والمتقدمة على حد سواء. ففي تركيا يؤدي القطاع الصناعي دورًا محوريًا في تحويل المواد الأولية إلى منتجات مصنّعة، مما يسهم في دعم الإنتاج المحلي وتقليل الاعتماد على الاستيراد وزيادة العائدات من العملة الأجنبية عبر تنمية الصادرات. ويحلل البحث التوزيع الجغرافي للصناعات في تركيا، مبينًا تركز الأنشطة الصناعية في المراكز الاقتصادية الكبرى مثل: إسطنبول ومنطقة مرمرة، إلى جانب بروز مناطق صناعية أخرى شهدت تطورًا ملحوظًا خلال مدة الدراسة. ويولي البحث اهتمامًا خاصًا لأهم فروع الصناعة، ولاسيما الصناعات التحويلية والصناعات الدفاعية والمناطق الصناعية المنظمة؛ لما لها من دور في تحقيق التقدم التكنولوجي وتوفير فرص العمل وجذب الاستثمارات. وتشير نتائج الدراسة إلى أن قطاع الصناعة شكّل ركيزة أساسية في دعم النمو الاقتصادي في تركيا وأسهم بفاعلية في تعزيز قدرتها الإنتاجية وزيادة قدرتها التنافسية على المستوى الإقليمي والدولي خلال مدة الدراسة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الصناعي، الاقتصاد التركي، النمو الاقتصادي، الصناعات التحويلية، الصادرات.

Al Malweah
for Archaeological
and Historical Studies

Vol 13, Issue 44, May 2026
P-ISSN: 2413-1326
E-ISSN: 2708-602X

The Role of the Industrial Sector in the Turkish Economy (2016–2008)

Sarab Ibrahim Hussein
Prof. Dr. Hassan Ali Khudair
University of Tikrit /College of Education for Humanities

Abstract:

This study examines the role of the industrial sector in the Turkish economy during the period 2008–2016, highlighting its contribution to economic growth, production expansion, and export development. The research emphasizes the importance of industrialization as a fundamental driver of economic development in both developing and developed countries. In Turkey, the industrial sector represents a key pillar of the national economy by transforming raw materials into manufactured goods, strengthening domestic production, reducing dependence on imports, and increasing foreign currency revenues through export activities. The study also analyzes the geographical distribution of industrial activities across Turkey, indicating a strong concentration in major economic regions such as Istanbul and the Marmara region, while other regions have experienced noticeable industrial growth. Special attention is given to major industrial branches, particularly manufacturing industries, the defense industry, and organized industrial zones, which have played an important role in technological advancement, employment generation, and the attraction of domestic and foreign investments. The findings demonstrate that the industrial sector constituted a fundamental pillar of Turkey's economic development and significantly enhanced its productive capacity and international competitiveness during the study period.

Keywords: Industrial Sector, Turkish Economy, Economic Growth, Manufacturing Industries, Exports.

المقدمة:

يُعدّ قطاع الصناعة من أهم الركائز الأساسية في تحقيق التنمية الاقتصادية في الدول الحديثة، إذ يسهم بدور فاعل في زيادة الإنتاج وتنويع مصادر الدخل القومي وتوفير فرص العمل. ويُنظر إلى التصنيع بوصفه أحد المؤشرات الرئيسة لتقدم الدول اقتصاديًا؛ لما له من دور في تحويل المواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، وتعزيز القدرة الإنتاجية للدولة وزيادة قدرتها التنافسية في الأسواق الإقليمية والدولية.

وتُعدّ تركيا من الدول الصاعدة اقتصاديًا التي شهدت تطورًا ملحوظًا في قطاعها الصناعي خلال العقود الأخيرة، إذ تبنّت الحكومة التركية مجموعة من السياسات الاقتصادية والصناعية التي هدفت إلى دعم النمو الصناعي وتشجيع الاستثمارات وتوسيع قاعدة الصناعات التحويلية. وقد أسهمت هذه السياسات في تعزيز مكانة القطاع الصناعي في الاقتصاد الوطني وزيادة إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي والصادرات وتوفير فرص العمل.

وخلال المدة 2008–2016 شهد الاقتصاد التركي تحولات مهمة في بنيته الصناعية، ولاسيما في مجالات الصناعات التحويلية والمناطق الصناعية المنظمة والصناعات الدفاعية، الأمر الذي ساعد على رفع مستوى الإنتاجية وتعزيز التقدم التكنولوجي ودعم النمو الاقتصادي.

ولأجله يهدف هذا البحث إلى دراسة دور قطاع الصناعة في الاقتصاد التركي خلال المدة 2008–2016، بتحليل إسهام هذا القطاع في التنمية الاقتصادية، وتسليط الضوء على أهم الأنشطة الصناعية وتأثيرها في تعزيز مكانة الاقتصاد التركي على المستويين الإقليمي والدولي.

اولًا: تعريف الصناعة

تعتمد عملية التنمية الاقتصادية في الغالب على التطور القطاع الصناعي وبالتالي فإن حصة القطاع الصناعي في الاقتصاد مهمة بشكل خاص للبلدان المتقدمة والنامية على حد سواء، تتم عملية التصنيع بمعالجة المنتجات التي تم الحصول عليها من المواد الخام (Seyfioğlu,2021, S.9-10).

ثانيًا: أهمية القطاع الصناعي

يتمتع القطاع الصناعي بأهمية خاصة في الاقتصاد التركي نوجزها بعدد من النقاط منها (Arpa,2014, S.12-13):

1- يوفر الدخل من النقد الاجنبي للدولة من حيث توفير فرص التطور لتصدير المنتجات المنتجة.

2- الحصول على المنتجات النهائية من المواد الخام والمنتجات شبه المصنعة باستخدام عماله ورأس المال، وهي من عوامل الانتاج وتعني الجمع بين العوامل التي تنتج السلع والخدمات وتدر الدخل التي انشأها رائد الاعمال بمعنى واسع، فضلًا عن ذلك يغطي مفهوم الصناعة التحويلية في قطاع نطاق واسع، في حين قطاع التعدين والطاقة في نطاق ضيق.

3- للقطاع الصناعي أهمية كبيرة بالنسبة إلى الاقتصاد التركي، إذ يعد هذا القطاع مهمًا من حيث معالجة المنتجات الزراعية في القطاع وتلبية الحاجة الى المنتجات الصناعية داخل الدولة بدلًا من استيرادها، وفي عملية التنمية بعد القطاع الزراعي يكون للقطاع الصناعي أهمية كبيرة في التنمية.

4- يساهم التصنيع في تخفيض الاستيراد بما يوفر للدولة أموالًا كثيرة، فضلًا عن التصدير من فائض الإنتاج، ويوفر تصدير المنتجات الصناعية للبلاد فرصًا لكسب العمالات الأجنبية؛ لأن الانتاج في القطاع الصناعي يعتمد على الآلات، فمن المهم من حيث الدخل من الممكن انتاج المزيد من الصناعات في وقت قصير مقارنة بالقطاع الزراعي؛ لأن عملية الانتاج لا تعتمد بشكل مباشر على الظروف المناخية كما هو الحال في القطاع الزراعي فهي توفر استقرارًا في اقتصاد البلاد.

ثالثًا: توزيع الصناعة في تركيا

يعد التوزيع الصناعي في تركيا غير متوازن للغاية، إذ الصناعات الرئيسة هي: الأغذية والمشروبات والمنسوجات والتعدين والسيارات والصناعات الكيمياوية، 60% منها تتركز في اسطنبول في منطقتي مرمرة وبحر ايجه، وتعد ازمير ثاني أكبر مدينة صناعية بعد اسطنبول، المناطق الاخرى التي تتركز فيها الصناعة هي منطقة غرب البحر الاسود، ومنطقة البحر المتوسط، فضلًا عن ذلك تعد مدن اسكي شهير وقيصري وقونيا وانقره وغازي عنتاب وكير كالي هي الاماكن التي تتجمع فيها الفروع الصناعية المختلفة (Arpa,2014, S.12-13).

رابعًا: انواع الصناعة التركية

أ- **الصناعات الدفاعية**

فيما يتعلق بالصناعة الدفاعية منذ انشائها ولاسيما في العقود الماضية خلال العديد من البرامج مثل: برنامج تقييم الكفاءة الصناعية ودعمها وتطوير كفاءاتها للصناعات الدفاعية بالتحسين المستدام للجودة والتوازن في المشتريات، وقد تم تنفيذ مشروع تحديد وجلب القدرات المالية للنظام الفرعي ومستويات ومكونات صناعة الدفاع الوطنين بعد تحديده سيتم اعداد العديد من خرائط الطريق المحددة، وقد ساهمت برامج تطوير الطائرات والمروحيات الجيل الجديد ومروحيات قتالية متعددة الكفاءات، مروحية متقدمة التي تنفذها شركة الدفاع الوطنية في صناعة الطيران المدني، حول هذا الموضوع وانشطة اصدار الشهادات وكذلك التصميم وقدرات الانتاج المحلي للشركات الوطنية والجهات الداعمة لها، وتم تنفيذ العديد من مشاريع تطوير المحركات الأصلية للمنصات الدفاعية المختلفة من الفضاء والصواريخ، وتم تقييم المساعدة الجزئية للصناعات المدنية والاوساط الأكاديمية، وتجدر الإشارة الى أن عمليات استثمار وانتاج المنتجات الدفاعية هي قضية يجب التعامل معها من قبل صانعي السياسات(Erdoğan,2020, S.46-47).

يتم دراسة التاريخ القصير للصناعات الدفاع والاثار الحديثة لتعزيز هذه الصناعة على وجه التحديد في تركيا، ويتم تلخيص المسار الزمني المعروف لصناعة الدفاع في تركيا على النحو الآتي: بعد انشاء الجمهورية يمكن رؤية العديد من الجهود في مختلف المجالات لإنشاء الصناعات الدفاعية المحلية في تركيا إلا أنها فشلت في تطوير صناعة مكثفة ذاتيًا في تلك المدة، في المرحلة الاتية التي يطلق عليها التوطين لصناعة الدفاع شهدت تركيا شراءات أنظمة الدفاع وكان الهدف الاساس للسياسات ذات الصلة، هو انشاء خطوط ضرورية من المنتجات المحلية داخل الدولة، مع نقل التكنولوجيا او طرق الانتاج المرخصة، هذه العملية تنطوي حتمًا على استيراد المواد والتقنيات والمكونات المهمة، وكانت هناك ايضًا مشاريع مشتركة بين

شركاء اتراك وامريكان في الغالب مثل: شركة صناعة الفضاء التركية وصناعات المحركات تم تكليف الشركات بمهمة تجميع المنتجات الدفاعية بموجب ترخيص اجنبي عام 2016م، يمكن وصف هذه المرحلة لتركيا بأنها تأميم الصناعات الدفاعية والتي تهدف الى تأميم التقنيات والمواد والمكونات والأنظمة المهمة بأكبر جهد من الشركات ودعم جاد من قبل الحكومة(Erdoğan, 2020, S.64).

تمويل صناعة الدفاع التركية:

التمويل هو توفير الاموال اللازمة ومراقبة التدفقات النقدية للمؤسسات وتحديد المجال التي سيتم استعمال الاموال فيها، والصلات التي سيتم انشاؤها مع مؤسسات الائتمان، تقع ضمن نطاق واجبات ادارة الدولة المالية ويرتبط موقع القسم المالي في الاعمال التجارية بحجم القطاع تركزت أنشطة ادارة الشؤون المالية على حقوق الملكية الموجودة في الميزانية العمومية والتمويل، اثرت التغييرات والتطورات الرئيسة في الاقتصاد العالمي في السنوات الأخيرة على التمويل بشكل كبير على غرار تلك التي حدثت في مختلف المجالات، واكتسبت زخمًا بعد الثمانينات في معادلة دور رأس المال لا ينظر الى تدويل رأس المال على أنه حقيقة جديدة.

ومن اهم مميزات الصناعة الدفاع، إنها تفضل التكنولوجيا المتقدمة، وبسبب هذه الميزة من الطبيعي أن تقوم الشركات العاملة في صناعة الدفاع بإنتاج كثيف، رأس المال والموظفين الذين يستخدمهم الافراد المؤهلون، ومن المهم دائمًا زيادة المعرفة المكتسبة التي يجب على الشركات الاستثمار مع موظفيها وزيادة قدراتهم الابتكارية بتوفير المزيد من الفرص، كذلك اهم ميزة للشركات المساهمة هي التي أنها تستطيع توفير الاموال بإصدار احوال مالية مثل: الاسهم والسندات، فإن العديد من الشركات هي في قطاع الدفاع .(Mantar,2022, S.91)

ب-الصناعات التحويلية التركية

الصناعات التحويلية بشكل دقيق هي عملية تحويل ميكانيكية لمواد غير عضوية او عضوية بهدف الوصول الى المواد الجديدة باستعمال وسائل يدوية او آلية سواء طبقت في منازل او مصانع الصناعات التحويلية العديد من القطاعات الصناعية ومن اهمها الصناعات التحويلية هي صناعة المنتوجات والملابس وكذلك الصناعات البلاستيكية والمواد الكيميائية او صناعة الالكترونيات والورق كذلك صناعة الغذاء وغيرها، تم تسجيل تطورات مهمة في الصناعات التحويلية في تركيا خلال الـ 20 عامًا الماضية، إذ بلغت صادرات الصناعة التحويلية في تركيا 349,10,000 مليون دولار عام 1999م وبلغت 105,467 مليون دولار عام 2010م، ويمكن فهمها من هنا أنه يساهم قطاع الصناعة التحويلية بشكل كبير في اجمالي صادرات تركيا،

وفي هذا الصدد فإن الصناعة التحويلية هي القطاع الذي يعد الحصة الأكبر من صادرات تركيا في عام 2010م، وبلغت حصة صادرات الصناعة التحويلية من اجمالي الصادرات 61%، إذ كانت من اهم المناطق الصناعية في تركيا هي مقاطعة سكاريا، تعمل المؤسسات الصناعية العاملة في مقاطعة سكاريا –في الغالب– في الصناعات الفرعية للسيارات وصناعة الآلات وصناعة الأغذية ومنتجات الغابات، تحتل مقاطعة سكاريا المرتبة 16 في ترتيب التنمية الاقتصادية والمرتبة 33 من حيث نصيب الفرد من الناتج المحلي، يعدّ تصدير الشركات الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات الصناعية الكبيرة في سكاريا من بين المقاطعات العشرة الاولى من حيث الصادرات (Endüstri,2016, S.15).

كذلك تعد مقاطعة بارتين من اهم المناطق الصناعية وفق نظام الحوافز التي يتم اعلان عنها في عام 2012م، وتحتل المقاطعة المرتبة 48 في تصنيف التنمية الاقتصادية، ومن العوامل الرئيسة الاقتصادية لمقاطعة بارتين هي التعدين والزراعة والصناعة والتجارة والسياحة والغابات وصناعة النسيج ، وبناء السفن واليخوت، يأتي قطاع الصناعة في مقاطعة بارتين بنسبة 39.7% وصناعة المواد الغذائية والحليب ومنتجات الالبان والحلاوة الطحينية، والتعدين وصناعة الملابس، والمنتجات المصدرة، والاثاث، والمفروشات، ومنتجات المنسوجات، والمنتجات البلاستيكية، والمنتجات الخشبية، والأحذية، ومنتجات البراميل، والاسمنت، وقطع غيار الآلات، ومنتجات الحديد والصلب وفقًا للبيانات، وفي عام 2015م تم اجراء الصادرات الى 35 دولة مختلفة من المقاطعة (Kasapoğlu,2016, S.52)، ويظهر الجدول الاتي البلدان التي تصدر لها مقاطعة بارتين أكثر من غيرها، وتشكل الصادرات الى الدول الخمس 66% من صادرات المقاطعة في العام 2015م (بيانات TIM ، 2015).

الجدول رقم (12): أكثر خمس دول تصدر لها مقاطعة بارتين

الدولة	اجمالي الصادرات	النسبة المئوية
ألمانيا	3.304.000	%34
تركمانستان	1.408.000	%15
جورجيا	683.000	%7
ايطاليا	657.000	%7
روسيا	310.000	%3

يلاحظ في الجدول أن الدول الأكثر تصديرًا لها هي ألمانيا، وتشكل الصادرات الى ألمانيا 34% من اجمالي صادرات المقاطعة بارتين، تليها تركمانستان بنسبة 15% ثم جورجيا وايطاليا بنسبة 7% وروسيا بنسبة 3%.

المناطق الصناعية المنظمة:

المناطق الصناعية في تركيا وفقًا لقانون المناطق الصناعية المنظمة رقم 4562 لعام 2002م يضمن هيكلية الصناعة في المناطق المناسبة، ومنع التصنيع غير المخطط له وحل المشاكل البيئية، وتوجيه التوسع الحضاري، واستعمال الموارد بشكل رشيد والاستفادة من تكنولوجيا المعلومات لوضع تطوير للمناطق الصناعية ضمن خطة معينة يتم تشكيلها بتجهيز قطع اراضٍ بحدود معتمدة في المناطق الصناعية (Gazete,2000, S.1-30).

أولًا: المناطق الصناعية المنظمة

أ- أهمية المناطق الصناعية المنظمة

وللمناطق الصناعية المنظمة وظيفتان تقليدية وحديثة، في نطاق وظائفها التقليدية تستعمل الاماكن الصناعية كأداة لسياسة التصنيع المستعملة للقضاء على الاختلالات الإقليمية، وفي نطاق الوظائف الحديثة تعدّ المناطق الصناعية المنظمة جهات فعالة مهمة توفر ميزة تنافسية وذلك بإنتاج المعرفة التكنولوجية وتطبيق ابتكاراتها.

تعد المناطق الصناعية المنظمة كأداة مهمة لسياسة التصنيع في العديد من البلدان المتقدمة والنامية، وبسبب التصنيع يعد التوزيع غير متكافئ للتنمية الاقتصادية بين المناطق مشكلة خطيرة، إذ يؤدي عدم المساواة بين المؤسسات الصناعية من حيث شبكة النقل والقوة العاملة والمواد الخام والطاقة والقرب من مراكز الاستهلاك الى اختلال التوازن بين المناطق ويعطل الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية، ومن ناحية اخرى فإن البنية التحتية الصناعية التي لها خاصية معقدة من قبل الشركات الفردية فإن تكاليف الاستثمار تزداد وتزيد تكاليف الانتاج الصناعي(Ünlü,2014, S.21).

ب-وظائف المناطق الصناعية المنظمة

تتمتع المناطق الصناعية المنظمة بالعديد من المزايا المهمة منها(Masatli,2014, S.21):

1- ازالة العقبات امام محاسبة الاعمال التجارية في مجالات تنفيذ الاجراءات الإدارية ضمن ولايتها القضائية وتزويد المستثمرين بالأراضي الصناعية ببنية تحتية جاهزة.
2- وظائف خاصة على سبيل المثال توجيه الاستثمارات الى مناطق معينة.
3- اعطاء الحوافز المالية والمادية لدعم وتشجيع الاعمال التجارية.
4- المساهمة في تطوير المخطط للمدن التي تقع فيها المنطقة الصناعية.
5- توسيع الصناعة في المناطق المختلفة في البلاد.
6- ضبط استعمال الاراضي الزراعية في الصناعة.

7- انشاء بنية تحتية صحيحة ورخيصة وموثوقة ومرافق اجتماعية مشتركة.

8- منع التلوث البيئي.

9- توفير احتياجات الصناعيين.

10- تقليل البيروقراطية بتوفير جميع انواع الخدمات الصناعية داخل المنطقة الصناعية.

11- إدارة المرافق من قبل هيئاتها الخاصة بإشراف الدولة.

جـ- مراحل انشاء المنطقة الصناعية المنظمة في تركيا

تتبع مراحل الانشاء عن المنطقة الصناعية في تركيا المنظمة عمليًا على النحو الآتي (Masatli,2014, S.44):

1- اختيار التطبيق لموقع المسح الجيولوجي الرصدي والانتهاء من الموقع المختار.

2- التأسيس وتسجيل والكيان القانوني.

3- شراء الاراضي وقرار المنطقة العامة.

4- المسح الجيولوجي والجيوتقني.

5- مناقصة التخطيط والمشروع.

6- اعداد واعتماد مخططات تقسيم المناطق وخطة التقسيم.

7- اعداد واعتماد مشاريع البنية التحتية.

8- انشاء البنية التحتية.

د- المناطق الصناعية المنظمة في تركيا

بدأت ممارسات المناطق الصناعية المنظمة في تركيا في نهايات القرن الماضي في اثناء الانتقال الى سياسة التنمية المخططة وتم تحديد اهدافها الطويلة الاجل مثل: تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي واعطاء أهمية لنمو التصنيع، تم تطبيق المناطق الزراعية المنظمة في الاجراءات التي وضعت موضع التنفيذ بما يتماشى مع الاهداف المحددة لهذا الغرض سيتم اعداد التقرير في عام 1961م، واقتراح انشاء المنطقة الصناعية المنظمة الرائدة، وتم تطبيقها للمرة الأولى في عام 1962م مع انشاء المنطقة الصناعية المنظمة في بورصة والتي تم تحقيقها بقرض من البنك الدولي(Ünlüer,2017, S.21)، والهدف المنشود هنا هو التصنيع المخطط في العقد الاول من القرن العشرين وبالتوازي مع التطورات والابتكارات التكنولوجية، بدأت المناطق الصناعية لجذب رؤوس الاموال الأجنبية، والاستثمارات ذات التوجه التكنولوجي واسعة النطاق في قانون رقم 4737 وفقًا لعام 1985م ومناطق تطوير التكنولوجيا والاستثمارات المعينة والتطوير، فضلًا عن

ذلك مراكز تطوير التكنولوجيا، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والإنتاج الموجهين لتصدير وتشريع الاستثمارات الأجنبية والمناطق الصناعية المخطط لها في تركيا هي المناطق الحرة والتي تهدف الى توجيه الاعمال التجارية الى التصدير وتطوير التجارة الدولية (Gazete,2002, S.1-13).

ووفقًا لتعداد الصناعة والاماكن العامة لعام 2002م فإن 4,1% من المؤسسات الصناعية في تركيا تقع في المناطق الصناعية المنظمة (Masatli,2014, S.22) ، وفي قانون تأسيس وزارة الصناعة والتكنولوجيا تم تفويض الوزارة بإنشاء المناطق الصناعية المنظمة ومنح قروض لأصحاب المشاريع وسداد القروض ومراقبة الاموال التي يتم انفاقها، وكذلك تم تنظيم الجوانب المالية للائتمان الصناعي وتنظيم مسائل مثل: استعمال الاموال للمناطق الصناعية المنظمة (Ünlüer, 2017, S.37).

هـ- المناطق الصناعية المنظمة في خطة التنمية

تحت عنوان الاستيطان والتحضر حتى نهاية عام 1999م تم الانتهاء من البنية التحتية في 48 منطقة صناعية في تركيا بمساحة 11,839 هكتارًا بسعة 5425 مرفقًا ووضعها في خدمة الصناعيين، بلغ معدل الاشغال 62% ويصل 3383 منشاة في الانتاج، تم الحرص على توسيع المناطق الصناعية المنظمة، والتي تعدّ مهمة من حيث ريادة الاعمال المحلية، والتوظيف في جميع انحاء تركيا، وسيتم تطوير المناطق الصناعية ذات البنية التحتية المعدة في المدن المتوسطة الحجم لأجل أن يؤثر التصنيع على التطورات الحضارية بالشكل الإيجابي، إذ يتم انتاج الاراضي المخصصة للصناعة المتوسطة في المناطق الصناعية المنظمة، وكذلك تم انشاء المناطق الصناعية والتقنية المنظمة للتكنولوجيا المتقدمة، إذ سيتم دمج الصناعات المتوسطة وكبيرة الحجم، وكذلك سيتم دعم المنشآت التي سيتم انشاء قروضها في المناطق الصناعية المنظمة (Masatli, 2014, S.32).

و: واجبات وصلاحيات وزارة الصناعة والتكنولوجيا في المناطق الصناعية

تعددت واجبات وزارة الصناعة في المناطق الصناعية المنظمة على النحو الآتي(Ünlüer,2017 S.43):

1- ادارة واختيار الموقع واعلان المكان المحدد التي تمت الموافقة على انشائها.
2- اعتماد مخطط التقسيم ومشاريع البنية التحتية.
3- اتخاذ القرار للمصلحة العامة بفحص طلبات نزاع الملكية.
4- منح الائتمان للمناطق الصناعية المنظمة التي تمت الموافقة عليها.

5- حصر جميع انواع الحسابات ومعاملات المناطق الصناعية المنظمة واتخاذ الاجراءات اللازمة عند الضرورة.

ز: دعم المناطق الصناعية المنظمة(Kasapoğlu, 2016, S.35)

1- منح القروض من وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا والإعفاءات الضريبية المختلفة في المنطقة الصناعية المنظمة.

2- حوافز استثمارية، تقدم وزارة العلوم والصناعة والتكنولوجيا قروض البنية التحتية منخفضة الفائدة للمناطق الصناعية، ويتم تقديم بعض الاعفاءات الضريبية للمناطق الصناعية والشركات الموجودة في المناطق الصناعية المنظمة.

ح- ايرادات المناطق الصناعية المنظمة في تركيا (Dayanan, 2014, S.67)

1- حصص المشاركين المقدمة من المؤسسة والمنظمات المشاركة في لجنة المشاريع.

2- الرسوم التي يدفعها المشاركون الذين يتم تخصيص اراضيهم او بيعها والذين يعملون في المنطقة الصناعية المنظمة، فضلًا عن حصص المشاركة في الارض والبنية التحتية واحكام الخدمة.

3- اسعار بيع الملفات المعدة لمناقصة البنية التحتية للمناطق الصناعية المنظمة والتكاليف الموافقة وتأشير مشاريع المؤسسات التي ستقام في المنطقة.

4- مستحقات الإدارة.

5- الدخل من المياه والكهرباء والغاز الطبيعي والمرافق الاجتماعية ودخل تشغيل العمالة ودخل المشاركة .

6- الدخل من بيع الارض.

7- التبرعات .

8- ايرادات الايجار وخدمة المستهلكين المشتركة في الاقليم.

9- الفوائد المصرفية والعقوبات المتأخرة.

10- عائدات الدعاية والاعلان مصدر دخل آخر.

الجدول رقم (14) مقارنة المنطقة الصناعية في تركيا مع الدول المتقدمة (osbuk.org.tr)

تركيا	الدول المتقدمة
الصناعات الصغيرة المتوسطة والكبيرة	الصناعات الصغيرة المتوسطة
في مناطق حضرية	في مناطق شبه حضرية
عادة من قبل المنظمات غير الربحية ولاسيما المختلطة	في الغالب من قبل المنظمات الخاصة غير الهادفة للربح
اراضٍ صناعية للبيع	اراضٍ صناعية للإيجار والبيع
قطع اراضٍ غير قياسية وبنية تحتية ومرافق الخدمة المشتركة	قطع اراضٍ قياسية او مباني مصانع بنية تحتية هدفت للخدمة المشتركة
فرص القروض	فرص القروض

نلاحظ من الجدول في أعلاه مقارنة بين المناطق الصناعية في تركيا والدول المتقدمة، يبين هذا الجدول قابلية المناطق الصناعية في تركيا واستغلالها في الصناعة.

ثانيًا: السياسات التي يمكن تنفيذها لدعم القطاع الصناعي (Seyfioğlu,2021, S.11)

1- ينبغي دعم هذا القطاع بسياسات قصيرة ومتوسطة وطويله الاجل وسياسات تحفيز ودعم القطاع الصناعي وينبغي أن تمتد هذه العملية بطريقة مستقرة وينبغي اتخاذ التدابير اللازمة.

2- يجب أن تكون السياسات التي سيتم التخطيط لها وتنفيذها للقطاع الصناعي في وضع الدولة التي تنتج التكنولوجيا الخاصة بها على المدى المتوسط والطويل.

3- يجب دعم الصادرات بإعطاء الأولوية لمنتجات زادت القيمة المضافة العالمية، بدلًا من منتجات ذات قيمة مضافة منخفضة.

4- يجب تضمينها في التكنولوجيا ودعمها طوال عملية الصناعة التحويلية.

5- يجب أن تهدف لكي تصبح دولة تنتج منتجاتها الخاصة في كل مجال مثل: إنتاج السيارات المحلية ويجب تنفيذ سياساتها.

6- السياسات التي تتبعها البلدان المتقدمة في المدخلات مثل: المواد الخام والطاقة الضرورية للإنتاج الصناعي، يمكن أن تأخذ كدليل ينبغي بذلك بث الجهود وجعل تكاليف المدخلات اللازمة للعملية على المستوى نفسه من حيث القوة العاملة يمكن أن يؤخذ الناس والمواد الخام في الاعتبار.

7- من حيث توفير المنافس الحالية في الوقت نفسه يمكن أن توفر ميزة بتوفير العمالة.

8- يجب استعمال الموارد الحالية على المستوى الامثل ويجب منع الزيادة في العرض من حيث مكافحة التضخم.

9- يجب اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بالتضخم، وتعزيز الهيكل التكنولوجي الحالي في القطاع الصناعي.

10- مواكبة التطور التكنولوجي يومًا بعد يوم.

11- يجب زيادة تسويق المنتجات الصناعية المصنعة.

12- يجب أن يكون ذلك ممكنًا ليس فقط للمنتج ولكن ايضًا المنتجات لتكون قابلة للبيع.

ثالثًا: العوامل المؤثرة في انشاء الصناعة

هناك العديد من العوامل الضرورية والفاعلة في انشاء وتطوير الصناعة منها(Arpa,2014, S.5):

1- المواد الخام والعمالة ورأس المال والطاقة والنقل والسوق والمواد الخام يمكن الحصول عليها من باطن الأرض او فوقها ويمكن حساب المعادلة المعدنية وغير المعدنية كأمثلة على المواد الخام التي يتم حصول عليها من مناطق باطن الارض (المنتجات الزراعية والحيوانية) ومنتجات الغابات هي ايضًا مواد خام يتم الحصول عليها من الارض.

2- القوة العاملة، على الرغم من أهمية المكننة في الصناعة، إلا أن القوى العاملة ولاسيما القوى العاملة المتعلمة والمؤهلة لها أهمية كبيرة دائمًا.

3- رأس المال، يقصد به كل من الموارد النقدية والآلات والمعدات، هما في حكمها التي يتم الحصول عليها بهذه الموارد، إنه امر من اهم شروط التأسيس للصناعة.

4- الطاقة تحقق قدرة لمنشئات الانتاج على انتاجها باستعمال المواد الخام ولعمالها ورأس المال المذكور اعلاه من خلال عامل الطاقة، هذه العوامل الثلاثة تختلف منتجًا يستعمل الطاقة، فتنوع الطاقة وتكاليفها مهم للغاية.

5- النقل والسوق والتسويق للبضاعة المنتجة لا يقل أهمية عن الانتاج في هذا الصدد تعدّ طرق النقل والقرب من الاسواق من العوامل التي تؤثر على انشاء الصناعة من حيث التأثير على تكاليف النقل والوقت.

رابعًا: المشكلات التقنية الرئيسة في الصناعة (Özkurt,2016, S.23)

1- أمن تكنولوجيا المعلومات.

2- الموثوقية والاستمرارية في الاتصال.

3- متطلبات الصيانة لأنظمة التصنيع المتكاملة.

4- تجنب العقبات في مجال التكنولوجيا والمعلومات وتجنب الانتاج المكلف خارج الخدمة.

5- اكتساب المهارات المناسبة القادرة على دعم الثورة الصناعية.

6- لضمان عدم استعمال وحدات تكنولوجية المعلومات المشتركة في وضع الخمول.

7- التقليل والاحجام بين المساهمين.

إذ يمكن أن تساعد أنظمة المعلومات والاتصالات المعاصرة مثل: الأنظمة الفيزيائية، على زيادة الانتاج والجودة المعرفية بفضل البيانات الضخمة او البنية التحتية لحوسبة الحسابية ويمكن أن تساعد بشكل أكبر في التنبؤ بالفرص المفيدة في المنافسة.

الخاتمة:

وفي ختام هذا البحث توصل الباحثان إلى مجموعة من النتائج وهي على النحو الآتي:

1- أدت الصناعات التحويلية دورًا محوريًا في تعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد التركي وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الصناعية.

2- ساهم القطاع الصناعي في تنمية الصادرات التركية وتقليل الاعتماد على استيراد بعض السلع الصناعية، الأمر الذي دعم ميزان التجارة الخارجية.

3- تركزت الأنشطة الصناعية في عدد من المناطق الاقتصادية الرئيسة، ولاسيما في إسطنبول ومنطقة مرمرة، مع ظهور مناطق صناعية أخرى شهدت نموًا ملحوظًا.

4- كان للمناطق الصناعية المنظمة دور مهم في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية وتطوير البنية التحتية الصناعية.

5- شهدت الصناعات الدفاعية في تركيا تطورًا ملحوظًا خلال مدة الدراسة، مما أسهم في تعزيز القدرات الصناعية والتكنولوجية للبلاد.

6- ساعد تطور القطاع الصناعي في توفير فرص عمل جديدة ودعم عملية التنمية الاقتصادية الشاملة في تركيا.

قائمة المصادر والمراجع:

1. Arpa, D. (2014). Türkiye'de sanayileşme sürecinde organize sanayi bölgeleri ve Niğde OSB uygulaması (Yüksek lisans tezi). Bilecik Şeyh Edebali Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü ،İktisat Anabilim Dalı ،Bilecik.
2. Dayanan, D. (2014). Gap'in Türkiye'de tarımsal yapı üzerindeki etkileri: 1993–2013 yılları arası (Yüksek lisans tezi). Nevşehir Hacı Bektaş Veli Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü.
3. Erdoğan, F. E. (2020). Analysis of the relationship between defence and civil industries: Policy recommendations for Turkey (Yüksek lisans tezi). Department of Science and Technology Policy Studies.
4. https://www.osbuk.org.tr
5. https://www.tim.org.tr
6. Kasapoğlu, O. (2016). Türkiye'de organize sanayi bölgelerinin yerel ekonomiye katkısı: Bartın Merkez I. Organize Sanayi Bölgesi örneği (Yüksek lisans tezi). Bartın Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü ،İktisat Anabilim Dalı ،Bartın.
7. Kasapoğlu, O. (2016). Türkiye'de organize sanayi bölgelerinin yerel ekonomiye katkısı: Bartın Merkez I. Organize Sanayi Bölgesi örneği (Yüksek lisans tezi). Bartın Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü ،Bartın.
8. Mantar, M. H. (2022). Offset uygulamalarının savunma sanayiinin büyüme ve gelişimi üzerindeki etkisi: Türk savunma sanayii üzerine bir değerlendirme (Yüksek lisans tezi). Mersin Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü ،Mersin.
9. Masatlı, M. (2014). Türkiye'deki organize sanayi bölgeleri yapılanmasında ıslah organize sanayi bölgeleri ve Tekirdağ örneği (Yüksek lisans tezi). Cumhuriyet Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü ،Çalışma Ekonomisi ve Endüstri İlişkileri Ana Bilim Dalı.
10. Organize Sanayi Bölgeleri Üst Kuruluşu (OSBÜK). (n.d.). Retrieved from.
11. Özkurt, C. (2016). Endüstri 4.0 perspektifinden Türkiye'de imalat sanayinin durumu: Sakarya imalat sanayi üzerine bir anket çalışması (Yüksek lisans tezi). Sakarya Üniversitesi Fen Bilimleri Enstitüsü.
12. Resmî Gazete. (2000). Organize Sanayi Bölgeleri Kanunu (Sayı: 24021). Ankara.
13. Resmî Gazete. (2002). Endüstri Bölgeleri Kanunu ve Organize Sanayi Bölgeleri Kanununda Değişiklik Yapılması Hakkında Kanun (Sayı: 24645). Ankara.
14. Seyfioğlu, D. (2021). Türkiye'de hayvancılık ve kırmızı et sektörü: Mevcut durum ve politikalar (Yüksek lisans tezi). Çukurova Üniversitesi Fen Bilimleri Enstitüsü, Adana.
15. Ünlü, F. (2012). Organize sanayi bölgelerindeki firmaların yenilik (inovasyon) faaliyetleri: Kayseri Organize Sanayi Bölgesi örneği (Yüksek lisans tezi). Erciyes Üniversitesi Sosyal Bilimler Enstitüsü ،Kayseri.
16. Ünlüer, M. (2017). Eskişehir ili tarım işletmelerinin sermaye yapısının incelenmesi. Gaziosmanpaşa Üniversitesi Ziraat Fakültesi Dergisi, 34.